

المعارضة تحمل لحدود مسؤولية اغتيال قصير وتطالبه بالاستقالة

الجمهورية بصفته القائد الفعلي للنظام الامني المخابراتي، وذلك بكل الوسائل الديموقراطية المتاحة، وتأكيد استمرار الانتخابات النيابية الجارية. وأكدت المعارضة «ان اغتيال الشهيد سمير قصير في ظل وجود لجنة التحقيق الدولية في لبنان هو استهتار من السلطة بهذه اللجنة ودورها وبالأمم المتحدة نفسها من قبل من ارتكب هذه الجريمة الارهابية». وفتحت المعارضة الى تنظيم تحرك شعبي في وجه النظام الامني ورئيسه الفعلي يحدد اطاره ومسيرته لاحقاً، داعية الى اضراب عام اليوم الجمعة حدادا على الشهيد.

ورفض ممثل «التيار الوطني الحر» بعض مضمون البيان ما اعتبرته المعارضة «بمنايا خروج عن لقاء البريستول واجماع المعارضة»، وكان ممثل التيار جبران باسيل انسحب من الاجتماع.

وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية عصر امس برئاسة رئيس الجمهورية اميل لحود وحضور الرئيس ميقاتي، وقرر حالة الجريمة الى المجلس العدلي وتضيؤ وزير العدل الاستعانة بأية جهة محلية او خارجية يرى انها تملك من الخبرات والامكانات ما تستطيع معها المساعدة في كشف الجريمة والجنحة.

وطلب لحود خلال الجلسة اتخاذ اجراءات امنية لحماية المؤسسات الاعلامية والعاملين فيها «تجنباً لوجود مخاطر تستهدف الاعلام في لبنان في محاولة مباشرة للاساءة الى صورة لبنان في الخارج» مشيراً الى انه سيطلب من رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي سيلتقيه اليوم متابعة التحقيق في جريمة اغتيال قصير الى جانب القضاء اللبناني.

وأكد لحود ان هذه الجريمة لن تؤثر على سير العملية الانتخابية في مراحلها الثلاث المقبلة وفق توقيتها.

من جهته، أكد الرئيس ميقاتي ان الرد المباشر على هذه الجريمة «هو بمزيد من التماسك الوطني والوحدة بين جميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية والطائفية والمناطقية».

وكان لحود قام قبل الظهر بزيارة عزاء وتضامن الى مقر نقابة الصحافة حيث التقى نقيب الصحافة محمد البعلبكي ونقيب المحررين ملحم كرم في حضور عدد من اعضاء مجلس النقابتين.

وعقد مجلس الامن الداخلي المركزي اجتماعاً استثنائياً في وزارة الداخلية برئاسة الوزير السبع الذي

شدد على متابعة الوزارة باهتمام كبير التحقيقات الجارية واتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع تكرار مثل هذه الجرائم وسد الثغرات الموجودة في عمل القوى الامنية.

واعتبر السبع ان ما حصل «هو محاولة يائسة لعودة الذين القوا القبض على البلد وشعبه ومقدراته في الماضي واستعمال كل الوسائل غير المشروعة لارهاب الناس وقمعهم بأدوات الدولة وبأجهزتها خلافاً للدستور والقانون وصادروا الحريات العامة».

وتعليقاً على الجريمة، رأى رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط انه «لا بد من تصويب الامور والمطالبة بالسعي بكل الوسائل لاقالة الرئيس لحود ثم الوصول الى الحكم من اجل تنظيف الاجهزة من رواسب النظام الامني السابق، مشيراً الى «اننا لا نزال تحت شبه نظام اميني ديكتاتوري لم يتغير حتى هذه اللحظة، لقد انتهينا من اللعبة الانشغالية الداخلية، بغدلاً التي النظام الامني اللبناني وسهل وأقام بالتسوية مع السيد (ميشال) عون الذي أتى ليلهيينا عن الأساس»، وتساءل: لماذا عون لم يهاجم لحود ولم يتهمه؟ ولماذا يتحالف مع كل رموز السلطة؟».

ورداً على سؤال عما اذا كان يعتقد ان لسورية يدا في الحادث قال جنبلاط «صعب الآن القفز والاستنتاج».

ورد عون على جنبلاط رافضاً تحميل لحود المسؤولية، وقال «هناك قبله وزير الداخلية المسؤول عن الاجهزة الامنية التي شكلها حديثاً والتي لم تعد خاضعة للرئيس اللبناني»، اضافة «وزير الداخلية هو المسؤول ومن بعده رئيس الحكومة».

وكان بعض قوى المعارضة شن حملة على سورية محملاً اياها مسؤولية في اغتيال قصير على خلفية معاداة الاخير لها، الا ان وزير الاعلام السوري مهدي دخل الله نفى «اي علاقة لسورية في الاغتيال»، وقال لاداعة «سوا»: سورية لا تزعجها المقالات التي كان يكتبها سمير قصير، وسورية تعتبرها من ضمن حرية الرأي، وقصير كان يزور سورية، كما العديد من الصحافيين الذين يعملون في صحيفة النهار. وأود ان اقول ثمة كتابات لاداعة تخرج من كتاب سوريين داخل سورية، وحتى لو كتبوا خارج سورية فهم موجودون في سورية، ولا يتعرض اليهم احد».

ورداً على هذه الاتهامات قال دخل الله «الشخصيات الاعلامية والسياسية التي اتهمت سورية هي

دائماً نفسها التي تتهمها بأي شيء يحصل في هذا العالم، وليس في لبنان فقط، ومن الملاحظ ايضاً ان الاتهام وجه بعد دقائق فقط من حصول الانفجار، ما يشير الى ان هناك مواقف مسبقة معادية لسورية عند هؤلاء من خلال الضغوط الاعلامية على سورية، وربما طمعاً في الحصول على رضى اعداء سورية ولبنان».

كذلك استنكر مصدر في وزارة الاعلام السورية «مسارعة بعض الشخصيات اللبنانية الى اتهام سورية، مؤكداً ان دمشق «لا تتدخل في شؤون لبنان».

ودان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انا «بشدة» اغتيال قصير.

وقال المتحدث باسمه في بيان ان «الأمين العام يدين بشدة اغتيال سمير قصير الصحافي اللامع المعروف بصراحته».

واضاف ان «الأمين العام يطلب من الحكومة اللبنانية ان تحيل الى القضاء منفذي عملية الاغتيال الرهيبية هذه والمخرضين عليها، وان توقف حالة الافلات من العقاب وتؤمن استمرار حرية الصحافة».

ودعا انا «جميع الأطراف الى الحفاظ على الوحدة الوطنية والهدوء خلال هذه المرحلة الانتخابية المهمة».

الانتخابات

وأرخت جريمة اغتيال قصير بظلالها على التحضيرات الانتخابية، لكنها لم توقف الاتصالات بشأن التحالفات، وفي هذا الاطار اعلن الحزب السوري القومي الاجتماعي في بيان ان رئيسه جبران عريجي استقبل

في مركز الحزب في حضور نائبه محمود عبد الخالق، امين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي المقدم شريف فياض، مضيفاً انه جرى خلال اللقاء عرض للاوضاع العامة في ضوء التحديات التي تواجه لبنان والمنطقة. كما تم التأكيد على ضرورة ان تتحمل كافة القوى مسؤولياتها في تحسين الوحدة الوطنية».

وقال عريجي في مقابلة تلفزيونية ليس لدينا موانع من الاتفاق مع وليد جنبلاط، ونحن في مطلق الاحوال اقرب اليه كثيراً من جورج عدوان وصولاً الى الجميل»، وان امكانية تأسيس عمل وطني مشترك معه واسعة جداً، مشيراً الى «اننا في اطار حوار متواصل مع جنبلاط».

من جهته، اعلن عون لائحة «التيار الوطني الحر» في المتن الشمالي وجاءت غير مكتملة حيث تركت ثلاثة مقاعد فارغة (ماروني وارثوذكسي وارمن ارثوذكسي)، وضمت اللواء ادغار معلوف، النائب غسان مخببر، ابراهيم كنعان، الدكتور سليم سلهب والدكتور نبيل نقولا.

ورد سبب عدم اكتمال اللائحة الى «النسيج السياسي في منطقة المتن».

الا ان الأبرز على الصعيد الانتخابي تأكيد مصادر موثوقة ان الرئيس عمر كرامي قد يعود عن قرار عزوفه عن الترشح، وعلم انه قدم ترشيحه هو والدكتور خلدون الشريف الى وزارة الداخلية، فيما بدأت ماكينته بالتحرك.

وسعيد هذا التطور خلط الأوراق في صفوف المرشحين ما يفتح الباب على كل الاحتمالات التي ستؤثر على مجريات التحالفات التي عقدت.